الأشاعرة والماتريدية

هم السواد الأعظم

تأليف:

سيف بن علي العصري

حفظه الله

الأشاعرة والماتريدية هم السواد الأعظم

كتبه :

د. سيف بن علي العصري

أهل السنة الأشاعرة والماتريدية هم سواد الأمة

الحمد لله يهدي من يشاء فضلاً وإحساناً، ويفتح على من أراد لهم سابقة الخير جوداً وامتناناً، والصلاة والسلام على أشرف الخلائق سيدنا محمدٍ الذي أكرمه ربه بأحسن الأخلاق والطرائق، وعلى آل بيته وصحابته أهل العرفان والحقائق، صلاة وسلاماً بعدد الأنفاس والخلائق، أما بعد:

فأبتدئ هذا البحث في ليلة إيمانية بدرية رمضانية قرآنية قبل فجر يوم الأربعاء 17 من رمضان سنة 1437هـ الموافق 22 مايو 2016 م ، وأسأل الله تعالى كما فتح على ساداتنا أهل بدر بالفتح الحسي والمعنوي أن يفتح عليَّ فتحاً حسياً ومعنوياً.

إن الصحابة رضي الله عنهم شغلهم نُصْرَةُ الله ورسوله، ونشر أنوار رسالة الإسلام عن التأليف والكتابة، فلم نظفر بمكتوبات عنهم تشرح قضايا الاعتقاد ومناهج النظر ومسائل الفقه، ولكنهم بَثُّوا ذلك في أبنائهم وتلاميذهم، وأوصلوا هذه الأمانة للجيل التالي، من خلال الرواية، ومجالس العلم التي غرسوا بذرتها.

ثم جاء جيل التابعين وقد استقرت الدولة، وتمهَّدَ طريق العلم، وحُفِظَ القرآن، فكان جهدهم الأكبر في تدوين السنة، ووضع منهاج قبولها وردها عملياً.

ثم جاء الجيل الثالث من أتباع التابعين فأكملوا مسيرة حفظ السنة، وتدوينها، وتفننوا في خدمتها، وبدأ في عصرهم بواكير وضع مناهج النظر والاستدلال بعد أن كانت عند من سبقهم سليقة.

ولميلاد العلوم مبرراتها ودوافعها، ولذا لم تنشأ العلوم دفعة واحدة، بل توالى وجودها بحسب الاحتياج، وقد كان العصر الأول بعيداً عن التكلف والشبهات، ولم تكن الفلسفات قد أطلت برأسها، ولم يكن الصحابة والتابعون يستشكلون قضايا

الاعتقاد، ولا ينقِّبون عن آيات الصفات، بل كان منهجهم الإقرار والإمرار، وترك الخوض في تفاصيل ذلك.

وكلما أظهر مبتدع بدعة أخمدوها ببرهان الحجة، وربما أُثِرَ عنهم قليل من الإشارات في قضايا متفرقات، حتى جاء الإمامان أبو الحسن الأشعري وأبو منصور الماتريدي فوضعا أسس وقضايا علم العقائد، ودفعوا شبهات المبطلين، وألَّفوا وناظروا.

التعريف بالإمامين الأشعري والماتريدي:

أما الإمام أبو الحسن الأشعري فهو: علي بن إسماعيل ابن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، ولد سنة (260هـ) وتوفي سنة (324هـ)، جاهد أهل البدع الذين خالفوا في أصول الدين، فنصر ما كان عليه الصحابة والتابعون من قضايا الاعتقاد وأوضح أدلتها، ونفى الشبه وأبطلها.

كان والد أبي الحسن الأشعري سنيا مشتغلا بالحديث وأوصى بابنه عند وفاته إلى الإمام زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن الساجي الذي يقول عنه الذهبي في السير: (الإمام، الثبت، الحافظ، محدث البصرة وشيخها ومفتيها).

ومع نشأته في بيت سني إلا أنه وبعد أن توفي والده تزوجت أمه بأبي علي الجبائي رأس المعتزلة في عصره، ذكرَ ذلك المؤرخون ومنهم صلاح الدين الصفدي في الوافي بالوفيات، فتتلمذ أبو الحسن عند الجبائي وتأثر به حتى أصبح رأساً في الاعتزال، ثم ظهر له فساد مذهب الاعتزال فتاب منه.

قال الإمام الشهرستاني في الملل: (وجرت مناظرة بين أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، وبين أستاذه أبي علي الجبائي في بعض مسائل التحسين والتقبيح،

فألزم الأشعري أستاذه أمور لم يخرج عنها بجواب فأعرض عنه وانحاز إلى طائفة السلف ونصر مذهبهم على قاعدة كلامية ؛ فصار ذلك مذهبا منفردا[1]).

وأما أبو منصور الماتريدي فهو: الإمام محمد بن محمد بن محمود الماتريدي السمرقندي الحنفي، لم يعين من ترجم له تاريخاً لولادته، وإذا علمنا أنَّ شيخه محمد بن مقاتل الرازي قد توفي سنة **248** هـ تبين أن الإمام الماتريدي قد ولد قريبا من سنة **240** هـ أو قبلها وذلك حتى يكون له من السنِّ ما يسمح له بالتلقي عن شيخه، وأما وفاته فكانت سنة (333هـ)، وعليه فيكون الإمام أبو منصور الماتريدي قد ولد قبل الإمام أبي الحسن الأشعري بعشرين سنة أو يزيد، وذلك لأن الأشعري ولد سنة **260** هـ.

ارتضى منهج أبي منصور الماتريدي جمهور الأمة وتبعه في اجتهاداته الحنفية وهم ربع الأمة.

يتصل أبو منصور الماتريدي بأبي حنيفة بواسطتين فشيخه هو محمد بن مقاتل الرازي وشيخ الرازي هو محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة.

كما أن من شيوخه أبي سليمان موسى بن سليمان الْجَوْزجانيّ، وقد أخذ الجوزجاني عن صاحبي أبي حنيفة أبي يوسف ومحمد بن الحسن.

قال الإمام ملا علي القاري الحنفي عن الإمام أبي منصور الماتريدي: (إمام جليل مشهور، وعليه مدار أصول الحنفية في العقائد الحنيفية[2]).

لأبي منصور الكثير من المؤلفات الشاهدة له بعلو كعبه وإمامته وتبحره، وتتلمذ على يد جمعٍ من الأئمة، كالإمام أبي نصر أحمد بن العباس العياضي الذي يتصل نسبه

(1) الملل والنحل (1/ 31).

(2) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (8/ 3445).

بسعد بن عبادة الأنصاري الخزرجي، وأبي بكر أحمد بن إسحاق الجوزجاني، ومحمد بن مقاتل الرازي قاضي الري، ونصير بن يَحْيَى البلخي.

لزوم السواد الأعظم

المقصود بالسواد الأعظم في أقوى الأقوال وأرجحها هم أئمة العلم والاجتهاد، فهم حجة الله على العالمين، أمر الله بالرجوع إليهم فقال: {إِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ} [النساء: 83]، وأمر بسؤالهم فقال: {فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} [النحل: 43]، وأما بقية الناس فهم تَبَعٌ للعلماء.

وأما أنْ تكون اعتقادات العوام معياراً للحق والصواب فلا يقولُهُ ذُو تحصيل، فالعلماء هم المتْبُعون، وإليهم تفزع العوام في النوازل، والعوام أذهانهم خالية من كثير من التصورات والتصديقات التي يشتغل بها أهل السنة أو غيرهم.

وورد في تفسير السواد الأعظم خمسة أقوال ذكرها الشاطبي ثم قال: (الجميع اتفقوا على اعتبار أهل العلم والاجتهاد سواء ضموا إليهم العوام أم لا، فإن لم يضموا إليهم العوام فلا إشكال أن الاعتبار إنما هو بالسواد الأعظم من العلماء المعتبر اجتهادهم، فمن شذ عنهم فمات فميتته جاهلية، وإن ضموا إليهم العوام فبحكم التبع لأنهم غير عارفين بالشريعة، فلا بد من رجوعهم في دينهم إلى العلماء، فإنهم لو تمالئوا على مخالفة العلماء فيما حَدُّوا لهم لكانوا هم الغالب والسواد الأعظم في ظاهر الأمر، لقلة العلماء وكثرة الجهال، فلا يقول أحد: إن اتباع جماعة العوام هو المطلوب، وإن العلماء هم المفارقون للجماعة والمذمومون في الحديث. بل الأمر بالعكس، وأن العلماء هم السواد الأعظم وإن قلوا، والعوام هم المفارقون للجماعة إن خالفوا، فإن وافقوا فهو الواجب عليهم[1]).

وقال الإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي المتوفى سنة 743هـ في شرح حديث السواد الأعظم: (المعنى انظروا إلى الناس وإلى ماهم عليه؛ فما عليه الأكثر من علماء المسلمين من الاعتقاد والقول والفعل فاتبعوهم فيه فإنه هو الحق، وما عداه باطل.

(1) الاعتصام للشاطبي (3/ 217).

هذا في الأصول كالاعتقاد في أركان الإسلام[1]).

والحكمة في الأمر باتباع السواد الأعظم إن احتمال إصابة الخلق الكثير للحق أقرب للعقل والمنطق من إصابة العدد القليل له، واحتمال أن يكون الحق في صف المتخصصين المتمكنين أقوى من أنْ يكون في صف القاصرين والجاهلين، وهذا ما أشارت إليه دلائل الشرع والعقل.

ومتى اختلف الأطباء الماهرون على مريض فذهب عشرة إلى رأي وخالفهم فرد فإن النفوس مَيَّالة إلى رأي الكثير، وكذا يُقال في المهندسين وغيرهم.

فتوافقُ الأكثرين من أهل الاختصاص في أيِّ علمٍ كان على أمر من الأمور يقوي جانب ذلك الأمر، لأنَّ خفاء الأمر على القليل أقرب للعقل والمنطق من خفائه على الكثير، ونسبة النسيان أو الوهم أو الغلط إلى الفرد أو العدد القليل أولى من نسبته إلى العدد الغفير، والعدد الكثير أولى أن يُوَفَّقَ للصواب.

والميل إلى الكثرة هو شأن العقلاء متى تعادلت البراهين والأدلة، وقد قرر العلماء ذلك في كثير من المواضع، وخذ على ذلك بعض الأمثلة:

يذكر الإمام الكبير أبو بكر محمد بن موسى الحازمي أن من أوجه الترجيح حين تعارض الأحاديث: (فمما يرجح به أحد الحديثين على الآخر كثرة العدد في أحد الجانبين، وهي مؤثرة في باب الرواية؛ لأنها تقرب مما يوجب العلم، وهو التواتر[2]).

وقال الخطيب البغدادي: (ويرجح بكثرة الرواة لأحد الخبرين لأن الغلط عنهم والسهو أبعد، وهو إلى الأقل أقرب[3]).

---

(1) الكاشف عن حقائق السنن (2/ 643).

(2) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (ص: 9).

(3) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: 436).

وقال الإمام الآمدي: (احتمال وقوع الغلط والكذب على العدد الأكثر أبعد من احتمال وقوعه في العدد الأقل، ولأن خبر كل واحد من الجماعة يفيد الظن.

ولا يخفى أن الظنون المجتمعة كلما كانت أكثر كانت أغلب على الظن حتى ينتهي إلى القطع[1]).

وطلب أبو بكر الصديق رضي الله عنه شاهداً يُعاضد المغيرة بن شعبة حين أخبر عن رسول الله ﷺ أنه أعطى الجدة السدس، فشهد بذلك محمد بن سلمه، وطلب عمر رضي الله عنه شاهداً يشهد بما أخبر به أبو موسى الأشعري في حديث الاستئذان ثلاثاً، فشهد بذلك أبو سعيد الخدري.

ولو لم يكن لكثرة العدد معنى، لم يطالب أبو بكر المغيرة رضي الله عنهما بمن يشهد له، ولم يطالب عمر أبا موسى بذلك.

فلزوم السواد الأعظم أقرب إلى الصواب والسلامة، وأبعد من الخلل والزلل، وإذا زاد العدد في جانب زيادة بالغةً اعْتُبِرَ قول العدد الضئيل المخالف شاذاً.

قال الإمام الشيرازي: (أن يكون أحدهما قد رواه خلق كثير والآخر دونه، فيقدم لكثرة رواته ... لأن قول الجماعة أقوى في الظن وأبعد من التهمة، ولهذا قال الله تعالى: {أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى} [البقرة: 282][2]).

وقال الإمام الشريف أبو عبد الله محمد بن أحمد المالكي التلمساني: (يبعد أن يكون ما تمسك به المخالف النادر، أرجح مما تمسك به الجمهور الغالب[3]).

---

(1) الإحكام في أصول الأحكام (4/ 242).

(2) شرح اللمع (658/2).

(3) مفتاح الوصول في بناء الفروع على الأصول (ص/145).

وقال الإمام شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني: (ويبعد أن يكون قول الأقل راجحاً؛ إذ الغالب أن متمسك الواحد المخالف للجمع العظيم يكون مرجوحا[1]).

وكما تنطبق هذه القاعدة على الواحد والاثنين في مخالفة الجماهير، فإنها تصدق أيضاً على العدد القليل في مقابل العدد الكثير، قال الإمام الشاطبي: (فليكن اعتقادك أن الحق مع السواد الأعظم من المجتهدين[2]).

وهذا الذي قرره الشاطبي هو مسلك كثير من العلماء، إذْ نجدهم يرجحون قولاً لكثرة العلماء القائلين به، ومن ذلك ترجيح الإمام ابن عبد البر لقول الجمهور أن القيام نهاراً بعرفة يتحقق به ركن الوقوف بعرفة، مع أن هذا القول خلاف مذهبه المالكي، قال: (وعند جمهور العلماء يجزئ النهار من الليل إذا كان بعد الزوال والليل من النهار لمن فاته الوقوف بالنهار وبه أقول لحديث عروة بن مضرس ولأن أكثر أهل العلم عليه[3]).

ورجح الإمام القرطبي في معنى الشفق ما ذهب إليه الأكثر فقال: (لأن أكثر الصحابة والتابعين والفقهاء عليه[4]).

وسأذكر بعض الأدلة الشرعية التي تشير إلى متابعة السواد الأعظم:

أولاً: قال تعالى: {وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا} [النساء: **115**].

---

(1) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (1/ 557).

(2) الموافقات (5/ 140).

(3) الكافي في فقه أهل المدينة (1/ 359).

(4) تفسير القرطبي (19/ 275).

فدلت الآية الكريمة كما قال المفسرون على وجوب اتباع سبيل المؤمنين ولزوم جماعتهم، كما أشارت الآية إلى أن الإجماع حجةٌ يجب اتباعها، وذلك لأن الله تعالى ألحق الوعيد بمن يشاقق الرسول ويتبع غير سبيل المؤمنين.

ثانياً: عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: (إن أمتي لا تجتمع على ضلالة، فإذا رأيتم اختلافا فعليكم بالسواد الأعظم[1]). وهو عند الدولابي بلفظ: (إذا رأيتم الاختلاف فعليكم بالسواد الأعظم فإنه لا تجتمع أمتي على ضلالة[2]).

ثالثاً: عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إن الله لا يجمع أمتي – أو قال: أمة محمد صلى الله عليه وسلم – على ضلالة، ويد الله مع الجماعة، ومن شذ شذ إلى النار[3]).

وفي الحديثين إرشاد إلى متابعة ما عليه أكثر أهل الإيمان متى وقع الاختلاف، ولا شك أنَّ أكثر أهل الإيمان وجمهور أئمة الهداية هم الأشاعرة والماتريدية أتباع المذاهب الأربعة.

قال الإمام الملا علي بن سلطان القاري: (يعبر به عن الجماعة الكثيرة، والمراد ما عليه أكثر المسلمين قيل: وهذا في أصول الاعتقاد كأركان الإسلام، وأما الفروع كبطلان الوضوء بالمس مثلا فلا حاجة فيه إلى الإجماع، بل يجوز اتباع كل واحد من المجتهدين كالأئمة الأربعة، وما وقع من الخلاف بين الماتريدية والأشعرية في مسائل فهي ترجع إلى الفروع في الحقيقة فإنها ظنيات، فلم تكن من الاعتقاديات المبنية على اليقينيات، بل قال بعض المحققين: إن الخلاف بينهما في الكل لفظي[4]).

---

(1) سنن ابن ماجه رقم الحديث (3950)،

(2) الكنى والأسماء للدولابي ورقم الحديث (937).

(3) سنن الترمذي ورقم الحديث (2167).

(4) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (1/ 261).

رابعاً: عن كعب بن عاصم الأشعري سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: إن الله تعالى قد أجار أمتي من أن تجتمع على ضلالة[1]).

خامساً: عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (الراكب شيطان، والراكبان شيطانان، والثلاثة ركب[2]).

ويفيد الحديث أن شبهات الشيطان وتلبيساته لا تسري في الجماعة سريانها في الفرد، وأن تلك الشبهات والتلبيسات تتخطف العدد القليل ويصان مها العدد الغفير، فكيف بالسواد الاعظم.

ويدل على هذا الحديث التالي:

سادساً: عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الشيطان يهم بالواحد والاثنين فإذا كانوا ثلاثة لم يهم بهم[3].

قال الإمام الباجي المالكي: (ويحتمل أن يريد أنه يهم بفتنتهم وصرفهم عن الحق وإغوائهم بالباطل[4]). وذلك يعني أنهم إن كانوا عددا ضعف حظُّ الشيطان فيهم.

وقال الإمام المناوي: (وأخذ منه أن تقليد الأكثر أولى من تقليد الأكبر، ويؤيده خبر عليكم بالسواد الأعظم ومن شذ شذ إلى النار[5]). ويؤيد ما قال هؤلاء الأئمة ما جاء في الحديث التالي.

---

(1) السنة لابن أبي عاصم (1/ 41)، والحديث بهذا الإسناد ضعيف، وله طرق يتقوى بها.

(2) موطأ مالك، ومسند أحمد، وسنن أبي داود والترمذي والنسائي.

(3) مسند البزار، ورواه مالك في الموطأ مرسلاً،

(4) المنتقى شرح الموطأ (7/ 304).

(5) فيض القدير (4/ 186).

سابعاً: عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (...ألا فمن سره أن يسكن بحبوحة الجنة فليلزم الجماعة؛ فإن الشيطان مع الفذ، وهو من الاثنين أبعد[1]).

الأشاعرة والماتريدية هم السواد الأعظم:

إذا عُلِمَ أن متابعة السواد الأعظم مطلب شرعي فإن السواد الأعظم هم أهل السنة والجماعة بِفِرَقِهم الثلاث (أهل الحديث والأشاعرة والماتريدية)، ومذهب أهل السنة والجماعة هو ما كان عليه الصحابة والسواد الأعظم من التابعين وأئمة الحديث والفقه، وعلى ذلك المنهج سلك الإمامان (الأشعري والماتريدي)، وتبعهما عليه علماء المذاهب الأربعة الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة كما سيأتي نقلُ بعض الأقوال المفيدة لذلك.

وما زال أهل السنة هم السواد الأعظم إلى يومنا، فإن مذهبهم هو السائد في أنحاء العالم الإسلامي، وهو الذي يُدَرَّس في الجامعات العريقة كالأزهر والقرويين والزيتونة وديوبند، وحواضن العلم وحواضره كزبيد وحضرموت والأحساء والحجاز وشنقيط والشام والعراق والسودان وغيرها.

فمن انتقص الأشاعرة ورماهم بالبدعة فقد ضلل جمهور الأمة؛ واتهم جماهير أئمة الهدى من المفسرين والمحدثين والفقهاء بالانحراف.

قال الإمام عبد القاهر البغدادي: (فأما الفرقة الثالثة والسبعون فهي أهل السنة والجماعة من فريقي الرأي والحديث ... وليس بينهم فيما اختلفوا فيه منها تضليل ولا تفسيق وهم الفرقة الناجية... ودخل في هذه الجملة جمهور الأمة وسوادها الأعظم من أصحاب مالك والشافعي وأبي حنيفة والأوزاعي والثوري وأهل الظاهر[2]).

---

(1) مسند الشافعي، السنن الكبرى للنسائي.

(2) الفرق بين الفرق (ص: 19).

وقال الإمام عبد القاهر البغدادي متحدثاً عن أبي الحسن الأشعري: (شيخ النظر وإمام الآفاق في الجدل والتحقيق أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري الذي صار شَجَاً في حلوق القدرية والنجارية والجهمية والجسمية والروافض والخوارج، وقد ملأ الدنيا كتبه، وما رزق أحد من المتكلمين من التَّبَع ما قد رزق، لأن جميع أهل الحديث وكل من لم يتمعزل من أهل الرأي على مذهبه[1]).

وقد سئل إمام المالكية في زمانه الفقيه القاضي أبو الوليد ابن رشد عن أبي الحسن الأشعري وأبي إسحق الإسفراييني وأبي بكر الباقلاني وأبي بكر بن فورك وأبي المعالي الجويني، وما حكم من ينتقصهم، فأجاب:

(تصفحت عصمنا الله وإياك سؤالك هذا ووقفت عليه، وهؤلاء الذين سميت من العلماء أئمة خير وهدى، وممن يجب بهم الاقتداء، لأنهم قاموا بنصر الشريعة، وأبطلوا شبه أهل الزيغ والضلالة، وأوضحوا المشكلات وبينوا ما يجب أن يُدانَ به من المعتقدات، فهم بمعرفتهم بأصول الديانات العلماء على الحقيقة، لعلمهم بالله عزّ وجلّ، وما يجب له وما يجوز عليه وما ينتفي عنه، إذ لا تعلم الفروع إلا بعد معرفة الأصول، فمن الواجب أن يعترف بفضائلهم ويقر لهم بسوابقهم، فهم الذين عنى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين" فلا يعتقد أنهم على ضلالة وجهالة إلا غبي جاهل أو مبتدع زائغ عن الحق مائل، ولا يسبهم وينسب إليهم خلاف ما هم عليه إلا فاسق، وقد قال الله عزّ وجلّ: {والّذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتانا وإثما مبينا} فيجب أن يبصر الجاهل منهم، ويؤدب الفاسق، ويستتاب المبتدع الزائغ عن الحق إذا كان مستسهلاً ببدعة، فإن تاب وإلا ضرب أبداً حتى يتوب، كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بصبيغ المتهم في اعتقاده، من ضربه إياه حتى قال: يا أمير المؤمنين إن كنت تريد

(1) أصول الدين (ص: 309).

دوائي فقد بلغت مني موضع الداء، وإن كنت تريد قتلي فأجهز علي. فخلى سبيله. والله أسأل العصمة والتوفيق برحمته. قاله محمد بن رشد[1]).

وقال الإمام سعد الدين التفتازاني: (والمشهور من أهل السنة في ديار خرسان والعراق والشام وأكثر الأقطار هم الأشاعرة ... وفي ديار ما وراء النهر الماتريدية[2]).

وقال الإمام عضد الدين الإيجي في بيان الفرقة الناجية: (وأما الفرقة الناجية المستثناة الذين قال النبي صلى الله عليه وسلم فيهم "هم الذين على ما أنا عليه وأصحابي" فهم الأشاعرة والسلف من المحدثين وأهل السنة والجماعة[3]).

وقال الإمام الحجة المحدث الفقيه الأصولي المتكلم تقي الدين السبكي: (المتكلمون طلبوه - أي العلم الإلهي- بالعقل والنقل معاً وافترقوا ثلاث فرق:

إحداها: غلب عليها جانب العقل وهم المعتزلة.

والثانية: غلب عليها جانب النقل وهم الحشوية.

والثالثة: ما غلب عليها أحدهما؛ بل بقي الأمران مرعيين عندهم على حد سواء وهم الأشعرية ... والفرقة الأشعرية هم المتوسطون في ذلك، وهم الغالبون من الشافعية والمالكية والحنفية وفضلاء الحنابلة وسائر الناس[4]).

وقال الإمام الجلال الدواني: (الفرقة الناجية، وهم الأشاعرة أي التابعون في الأصول للشيخ أبي الحسن... فإنهم متمسكون في عقائدهم بالأحاديث الصحيحة المنقولة عنه وعن أصحابه، ولا يتجاوزون عن ظواهرها إلا لضرورة، ولا يسترسلون مع عقولهم كالمعتزلة[5]).

---

(1) فتاوى ابن رشد (802/2)

(2) شرح المقاصد في علم الكلام (2/ 271).

(3) المواقف ص 430.

(4) السيف الصقيل للإمام تقي الدين السبكي (ص/ 20).

(5) شرح العقائد العضدية (1/ 34).

وقال الإمام تاج الدين السبكي: (قلت مرة للشيخ الإمام [والده: تقي الدين السبكي] رحمه الله أنا أعجب من الحافظ ابن عساكر في عده طوائف من أتباع الشيخ ولم يذكر إلا نزرا يسيرا وعددا قليلا ولو وفى الاستيعاب حقه لاستوعب غالب علماء المذاهب الأربعة، فإنهم برأي أبى الحسن يدينون الله تعالى. فقال: إنما ذكر من اشتهر بالمناضلة عن أبي الحسن وإلا فالأمر على ما ذكرت من أن غالب علماء المذاهب معه.

وقد ذكر الشيخ شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام أن عقيدته اجتمع عليها الشافعية والمالكية والحنفية وفضلاء الحنابلة، ووافقه على ذلك من أهل عصره شيخ المالكية في زمانه أبو عمرو بن الحاجب وشيخ الحنفية جمال الدين الحصيري[1]).

وقال الإمام تاج الدين السبكي: (طريقة الشيخ [أبي الحسن الأشعري] هي التي عليها المعتبرون من علماء الإسلام، والمتميزون من المذاهب الأربعة في معرفة الحلال والحرام، والقائمون بنصرة دين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ... ومن كلام ابن عساكر حافظ هذه الأمة الثقة الثبت: هل من الفقهاء الحنفية والمالكية والشافعية إلا موافق الأشعري ومنتسب إليه وراض بحميد سعيه في دين الله، ومثن بكثرة العلم عليه[2]).

وقال الإمام تقي الدين عبد الباقي البعلي الحنبلي: (طوائف أهل السنة ثلاثة: أشاعرة، وحنابلة، وماتريدية[3]).

وقال الإمام محمد السفاريني الحنبلي: (أهل السنة والجماعة ثلاث فرق: الأثرية وإمامهم أحمد بن حنبل رضي الله عنه، والأشعرية وإمامهم أبو الحسن الأشعري رحمه الله، والماتريدية وإمامهم أبو منصور الماتريدي[4]).

---

(1) طبقات الشافعية الكبرى (3/ 365).

(2) طبقات الشافعية الكبرى (3/ 373).

(3) العين والأثر في عقائد أهل الأثر (ص: 53).

(4) لوامع الأنوار البهية (1/ 73).

وقد يلحظ المطلع على كلام الأئمة أنهم يعبرون عن أهل السنة حيناً بأنهم (الأشاعرة) وحيناً بأنهم (الأشاعرة والماتريدية) وحيناً بأنهم (أهل الحديث والأشاعرة والماتريدية)، وهذا في الحقيقة تنوع عبارة لا أكثر، لأن الاختلاف بين هذه المدارس السنية اختلاف طرائق لا حقائق، وفروع لا أصول، ومعظمه لفظي لا حقيقي، ويجمعهم جميعاً الاستضاءة بأنوار الوحي وبراهين العقول، وأنهم يثبتون لله سبحانه ما أثبته لنفسه من الأسماء والصفات، وينفون عنه ما لا يليق بجلاله، منزَّهٌ عن سمات المحدثات من التغير والانتقال، غير مشبه للخلق، لا تشبه ذاته الذوات، ولا صفاته الصفات، لا يجري عليه شيء من سمات المخلوقين الدالة على حدثهم، موجودا قبل كل شيء، ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض، ليس بذي أبعاض ولا أجزاء ولا جوارح ولا أعضاء ولا بذي جهات ولا أماكن، لا يحويه مكان ولا يجري عله زمان.

فأهل السنة هو الوصف الجامع للأشاعرة والماتريدية وأهل الحديث الذين قرروا العقائد السنية، واعتمدوا على الأسس والبراهين الراسخة، وقد يقال (الأشاعرة) ويُراد عموم أهل السنة من باب التغليب؛ إذْ هم الفريق الأكثر داخل أهل السنة، ولا يقصد بالأشاعرة حينئذٍ المنتسبين إلى الإمام أبي الحسن الأشعري بل المنتسبين إلى المنهج والأسس والقواعد فيدخل في (الأشاعرة) كلٌّ من ارتضى منهجهم وإن لم ينتسب للإمام الأشعري ممن تقدمه أو تأخر عنه.

ثُـمَّ من أهل السنة من اعتنى بجمع النصوص من الكتاب والسنة، ومال إلى الاكتفاء بذلك في الغالب، وفوَّضَ علمها إلى الله، ولم يسترسل في دلائل العقول، وهذا مسلك أكثر المتقدمين قبل أن تشيع البدع، ويعرف هذا المسلك بمسلك (المفوضة) أو (أهل الحديث).

وهذا المسلك مع ما فيه من السلامة والتسليم إلا أنه لا يَدفع شبهات الملحدين، وشكوك المتحيرين، ولذا سلكَ بعض المتقدمين وأكثر المتأخرين طريق البرهان وناصع البيان في توضيح حجج العقول، وهذا مسلك أكثر الأشاعرة والماتريدية.

ومن خلال ما سبق من الأدلة وأقوال العلماء الآمرة بمتابعة السواد الأعظم نلمح ضرورة أن يتداعى العقلاء الحريصون على جمع كلمة المسلمين إلى الحفاظ على كيان أهل السنة مجتمعاً متوحداً، وتجنب أسباب النزاع وعوامل الفرقة، ومن أعظم أسباب النزاع تصدير المذاهب والأقوال وكأنها حق مطلق، ومحاولة فرضها بقوة السطلة والمال، ولو أدرك الناس أن القضايا القطعية المتفق عليها ليست مذهباً لأحد ولا يسوغ فيها الخلاف، وأنَّ القضايا الظنية لا ينبغي أن تفرض على أحد، وما يراه عالمٌ راجحاً يراه غيره مرجوحاً. فلا يطمح عاقل أن يجعل الناس وفقَ قناعته، وقد عرض الخليفة أبو جعفر المنصور على الإمام مالك أن يعمم الموطأ على الأمصار ويُلزِم القضاة والمفتين بما فيه، فأجابه مالك: (لا تفعل يا أمير المؤمنين، فإن الناس قد سبقت لهم أقاويل، وسمعوا أحاديث، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم وعملوا به ودانو له من اختلاف أصحاب رسول الله وغيرهم، **وإنّ ردهم عما اعتقدوه شديد. فدع الناس وما هم عليه** وما اختار أهل كل بلد لأنفسهم[1]).

وكان علماؤنا يدركون أنَّ تصدير الأقوال من بيئتها إلى بيئة أخرى سبب للفرقة والخصومة، وقد جاء متفقه إلى الإمام أبي يعلى الحنبلي ليقرأ عليه مذهب الحنابلة فسأله أبو يعلى عن بلده فأخبره. فقال له أبو يعلى: إن أهل بلدك كلهم يقرأون مذهب الشافعي فلماذا عدلت عنه إلى مذهبنا. فقال: إنما عدلت عن المذهب رغبة فيك أنت. فقال القاضي أبو يعلى: ان هذا لا يصلح فإنك إذا كنت في بلدك على مذهب أحمد وباقي أهل البلد على مذهب الشافعي لم تجد أحدا يعيد معك ولا يدارسك، **وكنت خليقا أن تثير خصومة**

(1) تاريخ الطبري (11/ 660)، والانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص: 41).

وتوقع نزاعاً، بل كونك على مذهب الشافعي حيث أهل بلدك على مذهبه أولى، وَدَلَّهُ على الشيخ أبى إسحاق وذهب به إليه[1]).

أين عقيدة الأشاعرة من عقيدة الصحابة وأئمة السلف ؟

يجيب عن هذا السؤال إمام بصير خبير، من كبار أئمة الحديث، وممن له اليد الطولى في الاطلاع على آثار السلف من الصحابة والتابعين وتابعيهم، إنه الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى: 458هـ صاحب شعب الإيمان، والسنن الكبرى، وممن له العناية بجمع نصوص الصفات كما في كتابه الأسماء والصفات، وكتاب الاعتقاد، قال رحمه الله: (إلى أن بلغت النوبة إلى شيخنا أبي الحسن الأشعري رحمة الله فلم يحدث في دين الله حدثا ولم يأت فيه ببدعة؛ بل أخذ أقاويل الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة في أصول الدين فنصرها بزيادة شرح وتبيين، وأن ما قالوا في الأصول وجاء به الشرع صحيح في العقول خلاف ما زعم أهل الأهواء من أن بعضه لا يستقيم في الآراء، فكان في بيانه تقوية ما لم يدل عليه من أهل السنة والجماعة ونصرة أقاويل من مضى من الأئمة كأبي حنيفة وسفيان الثوري من أهل الكوفة والأوزاعي وغيره من أهل الشام ومالك والشافعي من أهل الحرمين ومن نحا نحوهما من الحجاز وغيرها من سائر البلاد وكأحمد ابن حنبل وغيره من أهل الحديث والليث بن سعد وغيره وأبي عبد الله محمد بن اسمعيل البخاري وأبي الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري إمامي أهل الآثار وحفاظ السنن التي عليها مدار الشرع رضي الله عنهم أجمعين وذلك دأب من تصدى من الأئمة في هذه الأمة وصار رأسا في العلم من أهل السنة في قديم الدهر وحديثه[2]).

---

(1) المسودة في أصول الفقه (ص: 541).

(2) تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري (ص: 103).

فأثبت هذا الإمام البصير أن عقيدة أبي الحسن الأشعري موافقة لعقيدة الصحابة والسلف لا تخالفها.

ولأن عقيدة الإمام أبي الحسن الأشعري هي العقيدة الصحيحة التي كان عليها الصحابة والسلف فقد سلكها كبار الحفاظ وعباقرة الإسلام.

وما يُروِّجُه بعضهم مِنْ أنَّ عقيدة الأشاعرة تخالف عقيدة السلف هو مجرد وهم قام بعقول المخالفين، وتمادى الوهم بهؤلاء حتى زعموا أن ما هم عليه من التشبيه والتعطيل هو الحق الذي كان عليه الصحابة والتابعون، وتوهموا أنَّ كل ما يعتقدونه فمن المفترض – من وجهة نظرهم - أن الصحابة يعتقدونه أيضاً وإنْ كان الصحابة لم يتكلموا بكلمة في ذلك، وذلك أنهم قد افترضوا أن عقيدتهم هي الحق الموافق للكتاب والسنة، وإذا كان الأمر كذلك فلا يمكن للصحابة أن يخالفوا الحق.

ولكنَّ الأمر بخلاف ظن هؤلاء فإن الصحابة والسلف لم يقولوا – وحاشاهم أن يقولوا – بما قال به هؤلاء مِنْ أنَّ الله (في جهة حسية)، وأنه (في جهة عدمية)، (وأنَّ له يداً جارحة)، ولم يقل الصحابة أنَّ الله (ينزل بذاته)، وأنَّه (ينزل نزولا حقيقيا)، (وأنَّ الاستواء هو الجلوس والاستقرار) إلى غير ذلك مما يقولونه هم.

ولكنَّا في المقابل وجدنا الصحابة والسلف قد سلكوا مسلك التأويل، فأوَّلَ ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير وقتادة وغيرهم للساق بالشدة، وعلى ذلك عامة المفسرين، وروى هذا التأويل الحاكم في المستدرك وصححه، ووافقه الإمام الذهبي.

ومن ذلك تأويل ابن عباس والضحاك وغيرهما للإتيان في قوله تعالى: {أو يأتي ربك} [الأنعام: 158]، بإتيان الهلاك والانتقام، كما ذكر ذلك الإمام القرطبي [1].

ومن ذلك تأويل الإمام أحمد للمجيء في قوله تعالى: {وجاء ربك} [الفجر: 22] بمجيء القدرة، روى ذلك البيهقي بسنده إلى حنبل أنه قال سمعت عَمِّي أبا عبد الله -

(1) جامع أحكام القرآن (**144/7**)، وقد نقل ذلك بدون نكير.

أحمد بن حنبل ـ يقول: احتجوا علي يومئذ – يعني يوم نُوظِرَ في دار أمير المؤمنين – فقالوا: تجيء سورة البقرة يوم القيامة وتجئ سورة تبارك، فقلت لهم إنما هو الثواب، قال تعالى: {وجاء ربك} إنما تأتي قدرته، وإنما القرآن أمثال ومواعظ. قال البيهقي: هذا إسناد صحيح لا غبار عليه[1].

ومن ذلك تأويل ابن عباس وسعيد بن جبير ومجاهد وابن جرير الطبري[2] وغيرهم من السلف للكرسي بالعلم، قال البخاري في صحيحه: (قال ابن جُبير: {كرسيه} علمُهُ)[3]. وأورده مسنداً عبدُ الله بن أحمد في كتاب السنة، واللالكائيُ في شرح أصول اعتقاد أهل السنة، والبيهقي في الأسماء والصفات.

وذكر هذا التفسير الإمام البغوي والقرطبي وابن الجوزي والبيضاوي وابن عطية وأبو حيان الأندلسي وأبو محمد مكي القيرواني والماوردي وابن كثير، وغيرهم، ولم ينكروا هذا التأويل وإن ذكروا غيره معه.

ومن ذلك تأويل ابن عباس وغيره من السلف الأيدي بالقوة في {والسماء بنيناها بأيد} [الذاريات: 47]، وقال بهذا التفسير مجاهد، وقتادة، وسفيان، وهو الذي فسر به الطبري والبغوي، وغيرهما.

وتأويل الإمام البخاري للضحك بالرحمة في الحديث: (فلا يزال يدعو حتى يضحك الله منه، فإذا ضحك منه قال له ادخل الجنة[4])، قال البخاري: (معنى الضحك الرحمة[5]). وقال الإمام ابن عبد البر في شرح حديث: (يضحك الله إلى رجلين: يقتل أحدهما الآخر. كلاهما يدخل الجنة. يقاتل هذا في سبيل الله فيقتل. ثم يتوب الله على القاتل، فيقاتل فيستشهد) قال: (وأما قوله: "يضحك الله إليه": أي يتلقاه الله عز وجل بالرحمة والرضوان والعفو والغفران، ولفظ الضحك هاهنا مجاز؛ لأن الضحك لا يكون من الله عز وجل على ما هو من البشر؛ لأنه ليس كمثله شيء، ولا تشبهه الأشياء[6]).

---

(1) البداية والنهاية (**386/14**).

(2) جامع البيان في تأويل القرآن للإمام الطبري (**401/5**).

(3) صحيح البخاري، تفسير القرآن، باب قوله عز وجل: ﴿ي ي ي...﴾.

(4) البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة، برقم (**7437**)، مسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، رقم (**182**).

(5) الأسماء والصفات للبيهقي (**2/ 72**).

(6) الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار لابن عبد البر (**217/14**).

ومن ذلك تأويل النضر بن شميل القدم في قوله ﷺ: «لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة فيها قدمه، فتقول قط قط وعزتك ويزوى بعضها إلى بعض»[1]. بمن سبق بهم العلم.

قال العلامة مرعي الكرمي: (قال النضر بن شميل[2] في معنى قوله حتى يضع الجبار فيها قدمه أي من سبق في علمه أنه من أهل النار[3]).

ومن ذلك تأويل الإمام ابن جرير الطبري للاستواء بعلو السلطان، فقد قال رحمه الله: (فقل: علا عليها علو ملك وسلطان، لا علو انتقال وزوال[4]).

وهذا الباب واسع، والتأويلات فيه كثيرة، وما سبق وافٍ بالمقصود، مُثْبِتٌ أن التأويل طريقٌ مسلوك من العهد الأول، لا نكارة فيها ولا غرابة شريطة أن يكون وفق قواعد لغة العرب ونظام كلامها.

وأما اعتقاد أن الصحابة والسلف فهموا من نصوص الصفات الخبرية ظواهرها فهو مجرد وهم، ولا يمكن إثبات هذه الدعوى، إذْ لا يثبت عنهم قول واحد يفيد ذلك، ولا يصح أن يُعزى إليهم إلا ما قالوه وصرحوا به، واعتقاد هؤلاء صواب ما هم عليه لا يُجَوِّزُ لهم نسبة ذلك للصحابة والسلف، وقد زلَّ بعض المعتزلة حين صنف في طبقات أهل الاعتزال فعدَّ في الطبقة الأولى عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه .

قال الإمام تاج الدين السبكي: (قال الشيخ الإمام – تقي الدين السبكي - فيما يحكيه لنا ولقد وقفت لبعض المعتزلة على كتاب سماه طبقات المعتزلة وافتتح بذكر عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ظنا منه أنه - برأه الله منهم - على عقيدتهم.

قال: وهذا نهاية في التعصب، فإنما ينسب إلى المرء من مشى على منواله.

قلت أنا للشيخ الإمام – الوالد - ولو تم هذا لهم لكان للأشاعرة أن يعدوا أبا بكر وعمر رضى الله عنهما في جملتهم لأنهم عن عقيدتهما وعقيدة غيرهما من الصحابة فيما

---

(1) البخاري، رقم الحديث (**6661**)، ومسلم، ورقم الحديث (**2848**).

(2) النضر بن شميل، إمام في الحديث واللغة، من علماء القرن الثاني الهجري، ولد في حدود سنة 122هـ، والمتوفى سنة 204هـ، روى عنه الإمام يحيى ابن معين وإسحاق بن راهوية والدارمي، انظر تذكرة الحفاظ للذهبي (**229/1**)، وسير أعلام النبلاء (328/9).

(3) الأسماء والصفات للبيهقي (**190/2**)، وأقاويل الثقات لمرعي الكرمي الحنبلي (**178/1**).

(4) تفسير الطبري (**430/1**).

يدعون يناضلون، وإياها ينصرون، وعلى حماها يحومون.

فتبسم وقال: أتباع المرء من دان بمذهبه، وقال بقوله على سبيل المتابعة والاقتفاء الذى هو أخص من الموافقة، فبين المتابعة والموافقة بون عظيم[1]).

وعليه فلا يجوز أنْ يُنسب إلى الصحابة والتابعين إلا ما صرَّحوا به، ولم نجد لجمهور الصحابة خوضاً في تفاصيل ما يتعلق بصفات الباري تعالى، بل الغالب عليهم الإمساك والسكوت، و وعدم الخوض في تفسير تلك الألفاظ، والتأويل المنقول عنهم قليل، وقد أبان الإمام المحدث الفقيه محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله منهج الصحابة والتابعين قال: (اتفق الفقهاء كلهم، من المشرق إلى المغرب، على: **1**- الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صفة الرب عز وجل **2**- من غير تفسير **3**- ولا وصف **4**- ولا تشبيه. **5**- فمن فسر اليوم شيئاً من ذلك فقد خرج عما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وفارق الجماعة، فإنهم: **6**- لم يصفوا **7**- ولم يفسروا **8**- بل أفتوا بما في الكتاب والسنة، ثم سكتوا[2]).

سلاسل الإسناد

أوضِّحُ من خلال هذا العنوان عدم الافتراق بين المتقدمين والمتأخرين، من خلال تلقي اللاحق عن السابق وثناؤه عليه، وبذل العلم من السابق للاحق ورضاه عنه، وأنه لا وجود لاختلاف في الأصول والمنطلقات بين متقدمي أهل السنة ومتأخريهم، وأضرب على ذلك أمثلة:

المثال الأول: الإمام فخر الدين الرازي

وهو محمد بن عمر بن حسين بن الحسن الشافعي المعروف بـ (فخر الدين الرازي) المتوفى سنة **606**هـ، أخذ العلم عن جماعة من العلماء منهم والده الإمام ضياء الدين عمر بن الحسين وهو عن الإمام محيي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي المتوفى: **510**هـ، وهو عن الإمام الكبير الحسين بن محمد بن أحمد القاضي المروروذي المشهور بـ (القاضي حسين)، أحد أعلام الشافعية المتوفى سنة **462**هـ،

(1) طبقات الشافعية الكبرى (3/ 366).

(2) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (3/ 480).

وهو عن الإمام الكبير شيخ الشافعية أبي بكر عبد الله بن أحمد بن عبد الله المروزي الخراساني، المعروف بالقفال الصغير، المتوفى سنة 417 هـ، وهو عن شيخ الشافعية الإمام أبي زيد محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد المروزي المتوفى سنة 371 هـ، راوي صحيح البخاري عن الفربري، هو عن شيخ الشافعية الإمام الكبير أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد المروزي المتوفى 340 هـ، وهو عن شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي المتوفى سنة 306 هـ، وهو عن الإمام شيخ الإسلام أبي القاسم عثمان بن سعيد بن بشار البغدادي الأنماطي المتوفي سنة 288 هـ، وهو عن الإمام إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني تلميذ الشافعي، عن الإمام الشافعي المتوفى 204هـ، وبقية السلسلة إلى سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم معروفة فلا أطيل بذكرها.

المثال الثاني: الإمام شيخ الإسلام يحيى بن شرف النووي

المولود 631هـ والمتوفى 676هـ أخذ عن جمع من الأئمة منهم كمال الدين إسحاق بن أحمد المغربي المتوفى 650هـ وكمال الدين سلار بن الحسن المتوفى 670هـ وهما أخذا عن الإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح المتوفى 643هـ، وأخذ ابن الصلاح عن أبي حامد عماد الدين محمد بن يونس بن محمد بن منعة بن مالك المتوفى 608هـ، وأخذ عماد الدين عن محمد بن هبة الله السديد السَّلَمَاسي المتوفى 574هـ، وأخذ السَّلَمَاسي عن علي بن أحمد بن الحسين بن أحمد بن الحسين بن محمويه أبو الحسن المقرىء الفقيه المتوفى سنة 551هـ، وأخذ علي بن أحمد عن فخر الإسلام أبي بكر محمد بن أحمد بن الحسين الشاشي شيخ الشافعية المتوفى 507هـ، وأخذ هو عن الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي المتوفى 476هـ، وأخذ أبو إسحاق الشيرازي عن الإمام أبي الطيب الطبري واسمه طاهر بن عبد الله بن طاهر المتوفى 450هـ، وأخذ أبو الطيب وجمع من كبار الأئمة كالماوردي، والمحاملي، والفقيه سليم بن أيوب الرازي عن أبي حامد أحمد بن أبي طاهر محمد بن أحمد الإسفراييني المتوفى 406هـ، وأخذ أبو حامد عن الإمام أبي القاسم عبد العزيز بن عبد الله بن محمد الداركي المتوفى 375هـ، وأخذ الداركي عن الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد المروزي شيخ الشافعية المتوفى 340هـ، وأخذ أبو إسحاق المروزي عن الإمام القاضى أبي العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادى المتوفى 306، وأخذ ابن سريج عن الإمام عثمان بن سعيد بن بشار الأنماطي المتوفى 288هـ، وأخذ الأنماطي عن الإمام أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن إسحاق المزني صاحب الإمام الشافعي المتوفى 264هـ.

المثال الثالث: الإمام الباجي المالكي

وهو أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي المالكي الأشعري المتوفى **474**هـ، أخذ عن الإمام أبي محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي، القيرواني المتوفى **437**هـ، أخذ عن الإمام أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني المالكي المتوفى **389**هـ، ويقال له: مالك الصغير، وأخذ القيرواني عن مفتي المغرب أبي بكر محمد بن محمد بن وشاح اللخمي المعروف بابن اللباد المتوفى **333**هـ، وأخذ ابن اللباد عن الإمام يحيى بن عمر بن يوسف الكناني الأندلسي المتوفى **289**هـ، وأخذ الكناني عن الإمام أبي سعيد عبد السلام بن حبيب بن حسان بن هلال بن بكار التنوخي الملقب بسحنون المتوفى **240**هـ، وأخذ سحنون عن تلميذ الإمام مالك عبد الرحمن بن القاسم المتوفى **191**هـ، عن الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة رحمه الله.

ومن تتبع طبقات العلماء وتراجمهم وجد التسلسل بين الأشياخ والتلاميذ من العهد الأول إلى يومنا، ولم يجد عقيدة للتلاميذ تخالف عقيدة الأشياخ.